التقرير اليومي

2007/3/13

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

العالم الجديد الشجاع

تأثير تقرير مشروع برينستون على السياسات الروسية[1]

تعليق بقلم يوجين كوليسنيكوف؛ 2007/3/1

يبدو أنّ التأزم الحاصل في السياسة الخارجية الأميركية للمحافظين الجدد قد يصل الى ذروته مع حرب العراق، ومن الممكن أن يتبدد ذلك بعد أن يترك الرئيس جورج بوش منصبه. إذن، ما هي الإستراتيجية التي يحتمل أن تعتنقها الإدارات الأميركية مستقبلاً؟ وما هي التعقيدات المحتملة بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية؟

في أيلول 2006، خرجت دراسة بعنوان "صياغة عالم حر بظل القانون- الأمن القومي الأميركي في القرن 21"، وهذه الدراسة أصدرها مشروع برينستون للأمن القومي. وتشير الوثيقة الإستثنائية الى الأجوبة الأكثر واقعية، وهي تستحق إهتماماً جدياً.

وقد بدأ مشروع برينستون، رسمياً، في ايار 2004 كمبادرة أكاديمية ثنائية (من الحزبين) لتطوير إستراتيجية جديدة للأمن الوطني الأميركي على المدى الطويل. اما ما يجعل هذا المشروع إستثنائياً، فهو نطاق المشاركة من قِبَل النخب الأميركية والأجنبية. وقد ترأس تطوير الإستراتيجية الجديدة أنطوني لايك، مستشار الأمن القومي في حكومة بيل كلينتون، وجورج شولتز وزير الخارجية في حكومة رونالد ريغان.

ومن بين أكثر من 400 مشارك في المشروع، كان هناك فرانسيس فوكوياما، زبيغنو بريجينسكي، هنري كيسينجر وستروب تالبوت، هذه فقط أسماء البعض. وقد أمنت المبادرة المشاركة من جامعات أميركية كبرى ومؤسسات دراسات، وتعاون، ومنظمات دولية.

إنّ شراكة إستثنائية كهذه تجعل الدراسة عبارة عن تقديم مناسب وفريد بشكل عادل ونزيه للمواقف السائدة للنخب السياسية الأميركية.وفيما عدا أنّ هناك تحولاً مفاجئاً في المقاربة المتوقعة لكارثة كبرى، فإنّ إطار العمل الوطني المقدَّم من قِبَل مشروع برينستون سيشكل، ربما، السياسة الخارجية الأميركية لسنوات مقبلة.

إنّ أوجه السياسة الخارجية لإستراتيجية الأمن القومي الجديدة مختلفة بشكل ملحوظ عن السياسة الأميركية الحالية. فبالنسبة لروسيا، يُعتبر هذا التحول نعمة مختلطة. فالطرح الأساسي للإستراتيجية الجديدة هو الإدراك بأنّ العالم يفتقر الى مبدأ تنظيمي واحد للسياسة الخارجية. إنّ التعامل مع هذا التعقيد يتطلب تطبيق وسائل متنوعة في أوضاع مختلفة، إستخدام وسائل القوة

[1] الملخص التنفيذي للتقرير مترجم في التقرير أدناه.

الناعمة والقاسية، والتعاون مع دول أخرى على أساس المصالح المشتركة بدلاً من أن يكون على أساس ترتيب الولايات المتّحدة للتهديدات المشتركة بحسب الأولوية. إنّ وجهة النظر هذه تتعارض، وبسهولة، مع نظرة إدارة بوش العالمية المبسطة "لمحور الشر" و "الحرب على الإرهاب".

إنّ إستخدام وسائل إستراتيجية منوعة في أوضاع مختلفة، والمناورة بين القوة الناعمة والقاسية يشير الى المرونة بدلاً من السياسات الخرقاء والجائرة للمحافظين الجدد، في حين أنّ التعاون مع دول أخرى على أساس المصالح المشتركة يدل على الإقلاع عن السياسة الأحادية العنيدة. وستخلق المرونة المحددة للسياسة الجديدة فرصاً أمام روسيا للمشاركة مع الولايات المتّحدة بحوار براغماتي حول سلسلة من القضايا تتجاوز الإرهاب والإنتشار النووي، اللذان يبدوان أنهما يحكمان الأجندة الثنائية في هذه اللحظة.

تقرير مشروع برينستون لبناء عالم جديد

عالم الحرية والخضوع للقانون

ملخص تنفيذي

في العقد الأول من القرن العشرين، على الولايات المتّحدة أن تعمل على تقييم العالم، ليس من خلال عيون الحرب العالمية الثانية أو الحرب الباردة، ولا حتى 9/11. فالأميركيون بحاجة، بدلاً من ذلك، الى الإدراك بأنّ عالمنا هو عالم يفتقر الى مبدأ تنظيمي واحد للسياسة الخارجية كمناهضة الفاشية أو مناهضة الشيوعية. فنحن نواجه عدد من الأخطار الحالية والعديد من التحديات على المدى الطويل وخيارات لا تُحصى.

ويحدد هذا التقرير إستراتيجية أمنية وطنية جديدة تم تفصيلها لعالم نسكن فيه وعالم نريد أن ننشئه.

الأهداف: يجب أن يكون الهدف الأساسي لإستراتيجية الولايات المتّحدة حماية الشعب الأميركي وأسلوب الحياة الأميركية. إنّ هذا الهدف العالي الشأن يجب أن يتشكل من ثلاثة أهداف أخرى محددة:

1) توفير الأمن للوطن، بما فيه الحماية ضد الهجمات على شعبنا وعلى البنية التحتية وضد الأوبئة القاتلة المنتشرة.

2) إقتصاد عالمي صحي، الذي يُعتبر أمراً حيوياً لأمننا وإزدهارنا.

3) محيط دولي لطيف ومفيد، مبني على أساس التعاون الأمني بين الدول وإنتشار الديمقراطية الحرة.

معيار التقييم: لتحقيق هذه الأهداف في القرن 21، على الإستراتيجية الأميركية أن تلبي ست معايير أساسية. فهي بحاجة لأن تكون:

1) متعددة الأبعاد، تعمل كسكين الجيش السويسري. قادرة على نشر وتعبئة وسائل مختلفة للأوضاع المختلفة، التي هي محل إهتمام اللحظة.

2) مدمجة، عن طريق صهر القوة القاسية- قوة الإكراه- والقوة الناعمة- قوة الجذب.

3) على أساس المصلحة وليس على أساس التهديد، بإنشاء أطر عمل للتعاون متمحورة حول المصالح المشتركة مع دول أخرى، بدلاً من الإصرار على قبولهم ترتيبنا الأولوي للتهديدات المشتركة.

4) مؤسّسة على الأمل بدل الخوف، بتقديم رؤية إيجابية عن العالم وإستخدام قوتنا لتطوير تلك الرؤية بالتعاون مع دول أخرى.
5) مناضلة بعمق، بتعزيز القابليات المحلية، النزاهة والمحاسبة لحكومات أخرى، ليكون ذلك كتأسيس لنظام وكفاءة دوليَة.
6) متكيفة مع عمر المعلومات، ما يجعلنا قادرين على العمل بسرعة ومرونة في عالم تنتقل فيه المعلومات بسرعة، ويكون تجاوب الفاعلين معها سريعاً، وتجعل وحدات صغيرة متخصصة قادرة على الإجتماع معاً لوقت محدود لهدف محدد- سواء للقيام بإتفاق، إعادة هيكلة مؤسسة، أو خطة وتنفيذ هجوم إرهابي.

صيانة عالم حر في ظل القانون

على الولايات المتّحدة أن تثبت وتسعى وتعمل على تأمين عالم حر في ظل القانون. لقد كان مؤسسو بلادنا يعلمون بأنّ نجاح التجربة الأميركية يعتمد على نعم وبركات النظام والحرية، وبترتيب هذه الأمور بشكل منظم كان ذلك يعني القانون.

فدولياً، يمكن للأميركيين أن يكونوا أكثر أمناً،أثرى، ويتمتعون بصحة أفضل في عالم من بلدان عملت على تحقيق هذا التوازن- ديمقراطيات حرة متبادلة. وللوصول الى هذا الهدف، فإنّ ذلك يتطلب:

1) رفع الحكومات الى مستوى الشعبية، المحاسبة والحقوق (PAR): إنّ الديمقراطية هي الوسيلة الأفضل التي إبتكرها الجنس البشري لضمان الحرية الفردية على المدى الطويل، لكن فقط عندما توجد داخل إطار عمل نظام مؤسس بحسب القانون. يجب علينا تطوير إستراتيجية معقدة أكثر بكثير لخلق ظروف مسبقة أعمق لديمقراطية حرة وناجحة- ظروف مسبقة تتجاوز كثيراً مسألة إجراء الإنتخابات البسيطة. على الولايات المتّحدة أن تساعد وتشجع قيام حكومات الشعبية،المحاسبة، والحقوق في العالم أجمع.

وللمساعدة بوصول الحكومات الى هذه المرحلة، يجب أن نصلها مع مواطنيها بطرق عديدة حسب الإمكان بحكومات ومجتمعات أصبحت كذلك، وتقديم الحوافز والدعم لها كي تتبع مثال هذه الحكومات والمجتمعات. علينا تأسيس شبكات مؤسساتية من مسؤولي الحكومة الوطنيين، الإقليميين والمحليين، وممثلين لاحكوميين لخلق قوى متعددة لدول (PAR)، وأموراً أخرى للعمل على المشاكل المشتركة وللتواصل وتلقين القيم والممارسات التي تحمي الحريات في ظل القانون.

2) بناء نظام حر : إنّ نظام المؤسسات الدولية الذي بنته الولايات المتّحدة وحلفائها بعد الحرب العالمية الثانية وإتسع بثبات وغطى على مسار الحرب الباردة، قد تفتت. فكل مؤسسة كبرى- الأمم المتّحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية ومنظمة حلف الناتو- ومؤسسات أصغر لا تُعد ولا تُحصى تواجه دعوات لإصلاحات كبرى. والرهان كبير على الولايات المتّحدة للقيام بإصلاح هذا النظام، تحديداً، لأننا الدولة الأقوى في العالم. ولا يمكن للقوة أن تُستخدم بفعالية بشكل أحادي، كما لا يمكن مواصلة العمل على تحديد ضيق للمصلحة الوطنية، لأنّ أعمالاً كهذه تتسبب بحدوث النقمة المتزايدة، والخوف والمقاومة. نحن بحاجة لإعادة تأكيد دورنا العالمي للدول الأخرى والفوز بدعمها لمواجهة المشاكل المشتركة.

على كل حال، من الواضح أنّ أميركا لا تستطيع، بعد الآن، الإعتماد على المؤسسات الشرعية في فترة الحرب الباردة؛ المطلوب جراحة راديكالية. فالأمم المتّحدة في أزمة، كما أنها خاضعة للطلب في نفس الوقت. فبنياتها أصبحت قديمة وأدائها غير ملائم، إلا أنها لا تزال المنتدى العالمي الرئيسي والأول للإنكباب على معظم قضايا الأمن الدولي الهامة. يجب أن تجعل أميركا من عملية إكتساح إصلاح الأمم المتّحدة أولوية سياسية. وتشمل الإصلاحات الضرورية: توسيع مجلس الأمن ليشمل الهند، اليابان، البرازيل، ألمانيا ودولتين إفريقيَتين بصفتهم أعضاء دائمين من دون إمتلاك حق الفيتو؛ إنهاء الفيتو بخصوص جميع قرارات مجلس الأمن، التي تقوض القيام

بعمل مباشر في رد على أزمة ما؛ مطالبة جميع أعضاء الأمم المتّحدة بالقبول "بمسؤولية الحماية"، بحيث تدرك هذه الدول بأنّ الدول السيادية عليها مسؤولية حماية مواطنيها من "كارثة يمكن تجنبها"، لكن عندما لا تكون مستعدة أو غير قادرة على القيام بذلك، فإنّ تلك المسؤولية يجب أن يتحملها المجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي يتم فيه الدفع بإتجاه إصلاح الأمم المتّحدة ومؤسسات دولية كبرى، على الولايات المتّحدة أن تعمل مع أصدقائها وحلفائها لتطوير "عمل ديمقراطي عالمي"- وهي مؤسسة جديدة مصممة لتعزيز التعاون الأمني بين ديمقراطيات العالم الحر. هذا المشروع قد يؤسس ويصادق على "العملية الديمقراطية". فإذا لم يكن بالإمكان إصلاح الأمم المتّحدة، فإنّ هذه المؤسسة قد توفر منتدى بديل للديمقراطيات الحرة لتفويض القيام بعمل جماعي، بما في ذلك إستخدام القوة بواسطة تصويت الأكثرية الساحقة. وتكون العضوية بهذه المؤسسة مُختارة، لكنها مختارة ذاتياً. فعلى الأعضاء أن يتعهدوا بعدم إستخدام القوة أو التخطيط لها ضد بعضهم البعض، الإلتزام بالمحافظة على تعدد الأحزاب، وعلى إنتخابات حرة ونزيهة في فترات فاصلة منتظمة، ضمان الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيهم معززة بالقضاء المستقل والقبول بمسؤولية الحماية.

كما أنّ على الولايات المتّحدة أن: تعيد إحياء حلف الناتو بواسطة تحديث بنود إتفاقياته الكبرى وتوسيع شراكته الدولية؛ بناء "نظام شبكي" مرتبط ببعضه من المؤسسات غير الرسمية، كشبكات خاصة وروابط ثنائية؛ وتخفيض حالات الظلم وعدم المساواة المتصاعدة بشكل كبير والمتسببة بعدم الإستقرار سياسياً بين الدول وداخلها، والتي تنتج من عملية العولمة المفيدة عموماً.

3) إعادة التفكير بدور القوة: في الجوهر، يجب دعم الحرية والقانون بواسطة القوة. فبدلاً من الإصرار على مبدأ الأولوية، على الولايات المتّحدة أن تهدف الى المحافظة على السيطرة العسكرية للديمقراطيات الحرة وتشجيع تطوير القدرات العسكرية بواسطة ديمقراطيات من الرأي والتفكير نفسه، بطريقة تكون منسجمة مع مصالحها الأمنية. إنّ سيطرة الديمقراطيات الحرة تُعتبر ضرورية لمنع العودة الى التنافس الكبير على السلطة الأمنية، الخطير والمثير لعدم الإستقرار؛ كما أن ذلك قد يزيد قدرتنا على مقاومة التهديدات والتحديات التي تواجهنا.

وعلى أميركا أن تزيل الغبار عن مبادئ قوة الردع وتحديثها. فعلى الولايات المتّحدة أن تعلن- ويفضل أن يكون ذلك مع حلفائنا- أنه في حالة القيام بعمل إرهابي نووي، فإننا سنحمّل مصدر المواد أو الأسلحة النووية المسؤولية. كما علينا أن نضمن بأنّ قوتنا الرادعة لا تزال قوة موثوق بها ضد بلدان تحمل ثقافات إستراتيجية مختلفة، كما تحمل مبادئ أمنية وطنية عسكرية متنوعة. وعلينا العثور على طرق لردع المزودين ومنعهم من نقل مواد الأسلحة النووية الى الإرهابيين- بشكل مدروس أو عن غير مقصود.

على الولايات المتّحدة أن تطور خطوط النهج الجديد حول الإستخدام الوقائي للقوة ضد الإرهابيين والدول المتطرفة. وتمثل الضربات الوقائية وسيلة ضرورية في محاربة شبكات الإرهاب، لكن عليها أن تكون متناسبة ومبنية على أساس معلومات إستخبارية تلتزم بمعايير صارمة. إنّ الإستخدام الوقائي للقوة ضد الدول يجب أن يكون نادراً جداً، ويتم توظيفه، فقط، كملجأ أخير، ويكون مُفوّضاً من قِبَل مؤسسة متعددة الأطراف- ويفضل أن يكون ذلك عن طريق مجلس الأمن، بعد خضوعه للإصلاح- أو بشكل بديل عن طريق مجلس الأمن الموجود أو هيئة متعددة الأطراف أخرى ممثلة بشكل واسع، كالناتو.

التهديدات والتحديات الكبرى

1) الشرق الأوسط: إنّ منع مهد الحضارات من أن تصبح مهد الصراع العالمي يجب أن يكون في قمة الأولويات. فأي حل طويل الأمد في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن حلاً شاملاً لدولتين

في إسرائيل وفلسطين. وعلى الولايات المتّحدة أن تتولى القيادة للقيام بكل ما يمكن للدفع قدماً بهذا الهدف أو أن تضبط متلبسة بمحاولة القيام بذلك.

إنّ هذا الدفع بإتجاه السلام يجب أن يكون مترافقاً مع بعملية بناء ثابتة للمؤسسات لتأسيس إطار عمل للحريات في ظل القانون بين دول الشرق الأوسط. وفي مجهود لمكافحة الراديكالية في الدول الشرق أوسطية، على الولايات المتّحدة أن تبذل جهدها للعمل مع حكومات إسلامية وحركات إسلامية/ أسلمة، بما في ذلك الأصوليين، طالما أنهم يتنصلون من علاقتهم بالإرهاب أو بأشكال أخرى من العنف الأهلي.

على الولايات المتّحدة أن تقوم بمعالجة المخاطر الهامة لضمان أنّ إيران لا تقوم بتطوير قدرة الأسلحة النووية. وعلى كل حال، علينا أن نكون مستعدين لتقديم ضمانات الى إيران تهدئ من مخاوفها المشروعة، مثل ضمان أمن سلبي، إمدادها بشكل يُعتمد عليه بالمواد الإنشطارية السلمية، ونفوذ دولي متناسب مع موقعها. ومن جهة أخرى، على الولايات المتّحدة أن توضح بأنّ حياة إيران، كقوة سلاح نووي، ستكون تجربة حياة بائسة بالكامل بالنسبة لها.

وعلى الولايات المتّحدة أن توضح للعراقيين بأننا لا نزال مستعدين وجاهزين للقيام بأي شيء ممكن لإعادة بناء العراق وتدريب ودعم الحكومة المتطلعة للشعبية، للحقوق، للمحاسبة (PAR)، لكن ذلك لن يكون قابلاً للثبات والإستمرار في سياق حرب أهلية شاملة. وعلى أميركا، بالتعاون مع الحكومة العراقية، العمل على تأسيس سلسلة معايير تسمح للقوات الأميركية بالإنتشار داخل العراق- الى أماكن حيث بإمكان هذه القوات أن تكون مفيدة في نظام البناء وتجنب الوقوع في شرك الصراع الأهلي الداخلي- وخارج العراق. على الولايات المتّحدة أن تعمل أيضاً مع الإتحاد الأوروبي وروسيا لمنع إنتشار الصراع العراقي الى باقي المنطقة؛ وهذا المجهود يجب أن يتضمن توفير الحوافز للقوى الإقليمية للتصرف بمسؤولية وإلزام البلدان التي تعمل على مفاقمة الأزمة بالأكلاف المترتبة على ذلك.

2) شبكات الإرهاب العالمي: إنّ تأطير النضال ضد الإرهاب بإطار حرب مشابه للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، يعطي الشرعية والإحترام لعدو لا يستحق أياً منها، والنتيجة ستكون تعزيز خصمنا وليس التقليل منه. إنّ تصنيف الإرهابيين كمحاربين إسلاميين له تأثير مشابه. وتمثل شبكات الإرهاب تمرداً عالمياً إجرامياً بجوهرها؛ يجب أن يتخذ ردنا شكل مكافحة التمرد العالمي الذي يستخدم سلسلة من الوسائل والأدوات، تحديداً فرض القانون، المعلومات الإستخبارية والوسائل العسكرية الإستئصالية، كالقوات الخاصة. يجب أن تكون أولوياتنا منع تشكيل صلة وصل بين شبكات الإرهاب والأسلحة النووية، تدمير أصل الإرهابيين، وتجريد الإرهابيين من الداعمين لهم والمتعاطفين معهم. إنّ قدرة شبكات الإرهاب على إملاء أجندة القوى القيادية العالمية هو مصدر شديد الأهمية لقوة هذه الشبكات، ولا يجب على الولايات المتّحدة أن ترقص على هذا الإيقاع. فعلى المدى الطويل، سيكون الأمر أصعب بالنسبة للإيديولوجيات الناقمة والمتعصبة للتجذر والنمو وإتخاذ شكل عنف عالمي في ظل بناء عالم حر في ظل القانون.

3) إنتشار ونقل الأسلحة النووية: إنّ العالم على منحنى حقبة جديدة من الخطر النووي. فالحياة في جمهرة نووية تعد بحياة غير مستقرة ومقلقة مليئة بالمخاطر، بدءاً من خطر إنهيار دولة نووية الى الفشل المحتمل لقوة الردع في بحر من الغموض. إنّ هذه المشاكل غير منفصلة، وإنما هي جزء من إنهيار عام لنظام منع الإنتشار النووي العالمي. وبذلك، يكون علينا القيام بإصلاح وإعادة إحياء معاهدة الحد من الإنتشار النووي (NPT) بواسطة قلب المادة الرابعة للسماح للدول الخالية من الأسلحة النووية بالحصول على الطاقة النووية، ولكن ليس على القدرة النووية. وكذلك بواسطة إتخاذ خطوات صلبة للإلتزام بتعهداتنا تحت المادة السادسة لتخفيض إعتمادنا على الأسلحة النووية. وعلينا أيضاً إستخدام إجراءات هجومية لمكافحة الإنتشار النووي، بما في ذلك

إحتجاز وحصر جميع الموارد والأسلحة النووية غير الآمنة، وتطوير خطط للتدخل بفعالية إذا ما حدث وإنهارت دولة نووية، كباكستان وكوريا الشمالية.

4) صعود الصين والنظام في شرق آسيا: إنّ صعود الصين هو أحد الأحداث المؤثرة والإبداعية لبداية القرن 21، ولا يجب أن يكون هدف أميركا إعاقة أو إحتواء الصين، إنما يجب مساعدتها على تحقيق طموحاتها المشروعة ضمن النظام الدولي ولتصبح الصين بلداً مسؤولاً يُراهَن عليه في السياسات الآسيوية والدولية. وعلى أميركا أن تصوّب، في آسيا بشكل أوسع، على إنشاء نظام إقليمي عابر للمحيط الهادئ بدلاً من نظام سمته آسيوية- تلعب الولايات المتحدة بجزء كامل فيه.
إنّ التحالف الأميركي- الياباني يجب أن يبقى أساس الإستراتيجية الأميركية في شرق آسيا، إلا أن على الولايات المتّحدة أن تسعى أيضاً الى إنشاء مؤسسة أمنية شرق آسيوية تعمل على جمع القوى الكبرى معاً- الصين، اليابان، كوريا الشمالية، روسيا وأميركا- للقيام بمناقشات حول القضايا الإقليمية.
وفي نفس الوقت، علينا الإستمرار بتعزيز روابط مع قوى آسيوية صاعدة أخرى، ومع الهند، وعلينا صياغة سياسات في كامل المنطقة مبنية على أساس مبدأ أساسي يقول بأنّ العمل على تثبيت وإستمرار النمو الإقتصادي في البلدان الآسيوية بدلاً من الصين، هو الأساس لمعالجة موضوع تصاعد الصين.

5) الوباء العالمي : إنّ الأمراض المعدية بشدة تمثل تهديداً أمنياً وطنياً من الطرازالأول- رغم أنها ليست موجهة من الإنسان أو بيده. ويحذر خبراء الصحة حالياً من خطر مشؤوم لوباء إنفلونزا الطيور، والذي لديه إمكانية قتل مئات ملايين الناس. وبالواقع، يشكل الإيدز أساساً تهديداً أمنياً قاتلاً. ولمكافحة خطر وباء عالمي آخر، علينا الإستثمار بشكل أكبر في نظامنا الصحي العام، توفير التدريب والموارد المناسبة للمتجاوبين الأول معنا، بناء قدرات الحكومات الأجنبية المجهّزة، على الأقل، للتعامل مع حالات إنتشار المرض، وخلق بنية محفزة في بلدان معرضة لخطر الأوبئة لضمان إتخاذها إجراءات صحية عامة وضرورية بأسلوب محدد.

6) الطاقة: إنّ الإستهلاك الأميركي الهائل للطاقة يهدد الأمن الأميركي بواسطة نقل مقدار هائل من الثروة من الأميركيين الى أنظمة أوتوقراطية، وبالمساهمة بتغيير المناخ وتآكل البيئة. إنّ الحل الوحيد لهذه المشاكل هو تخفيض إعتمادنا على النفط وتوفير حوافز لإستثمارات في بدائل أخرى للطاقة. وللوصول الى هذه النهاية، على الولايات المتّحدة أن تتولى قيادة الجهود الدولية لمعالجة قضية تغير المناخ، والسعي الى طريق ثالث بين متطلبات بروتوكول كيوتو لتخفيض الإنبعاثات ومعارضة أية قيود ملزمة.

7) إنشاء بنية تحتية حامية: على الولايات المتّحدة أن تنشئ بنية تحتية حامية أقوى في كامل مجتمعنا، حكومتنا والعالم الواسع ككل- وهذا يساعد في منع التهديدات ويحد من الأضرار ما أن تتجسد. أما في مجتمعنا، فعلينا أن نعزز نظامنا الصحي العام، نعمل على إصلاح نظام الإتصالات المقسّم، إصلاح التعليم العام بحيث يحصل الطلاب على مجموعة كفاءات ومهارات مطلوبة لتحقيق أهدافنا الأمنية الوطنية. أما في حكومتنا، فنحن بحاجة لإنشاء "حكومة موحدة"، تزيل الجانب السياسي من تقييمها للتهديد، دمج ما له صلة وإهمال الحقائب الوزارية، كالإقتصاد والصحة، في عملية صنع القرار الأمني والوطني؛ الوصول الى القطاع الخاص.
أما في العالم الواسع، فعلينا العمل من خلال شبكات مسؤولين أمنيين لإحتواء التهديدات الآتية قبل وصولها الى شواطئنا، وعلينا الأخذ بعين الإعتبار تحديد دفاعاتنا الحدودية التي تتخطى حدودنا المادية الفعلية.

Research Services Group
Uscenter1@gmail.com